

قرار وزاري رقم (١٠٤) لسنة ١٩٩٩م
بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١م
بشأن القانون التجاري البحري.

وزير المواصلات ،
بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء
والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١ بشأن القانون التجاري البحري والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار الوزاري رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٣ بشأن تفويض بعض هيئات التصنيف واعتماد شهاداتها
والقرارات المعدلة له ،
قرر :

مادة (١)

تعريف :

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالكلمات التالية المعاني المبينة قرين كل منها : -

الوزارة : وزارة المواصلات .
الوزير : وزير المواصلات .
عمر السفينة : الفترة الزمنية من تاريخ إتمام بناء السفينة وحتى السنة التي يراد تسجيل السفينة فيها .
هيئة التصنيف والإشراف المعتمدة : هيئات التصنيف والإشراف المعتمدة بالدولة بموجب القرار الوزاري
رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وتعديلاته .

مادة (٢)

يشترط في السفن ذات الحمولة الكلية (١٥٠) طن فأكثر والتي لا يزيد عمرها على (٢٥) سنة إذا رغب
مالكها تسجيلها تحت علم الدولة أن تكون مصنفة لدى إحدى هيئات التصنيف والإشراف المعتمدة .

مادة (٣)

لا يجوز تسجيل أية سفينة يزيد عمرها على (٢٥) سنة إلا إذا كانت مصنفة لدى إحدى هيئات التصنيف والأشراف المعتمدة ، ولفترة لا تقل عن (٥) سنوات الأخيرة من وقت تقديم طلب التسجيل .

مادة (٤)

يشترط لتسجيل السفن ذات الحمولة الكلية التي تقل عن (١٥٠) طن ولا يزيد عمرها على (٢٥) سنة تقديم تقرير معاينة تقبله إدارة الشؤون البحرية بالوزارة يحدد قياسات وأوصاف وخصائص هذه السفن ويدل على صلاحيتها بالملاحة .

مادة (٥)

يستثنى من أحكام هذا القرار ناقلات النفط والغاز الوطنية والسفن الخشبية وسفن الصيد والنزهة المسجلة تحت علم الدولة .

مادة (٦)

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

احمد حميد الطاير
وزير المواصلات

صدر في أبوظبي
التاريخ : ١٩ / شعبان / ١٤٢٠ هـ .
الموافق : ٢٧ / نوفمبر / ١٩٩٩ م